عن عثمان والصواب موالاتهم جميعا ولا ينبغي ان يسمى قول مبتدع في مبتدع ولخرج الشيخان
لابي سامن عابد ابن مدح وثقه ابن معين وابو حاتم والنسائي والعجلي وقال ابو داود وكان مرجيا
وقال البخاري كان يرى الارجا الا انه صدوق واخرج الجماعه لثور ابن يزيد الديلي شيخ مالك
وثقه ابن معين وابو زرعه وغيرهما وقال ابن عبد البر صدوق ولم يتهمه احد وكان ينسب
الى راي الخوارج والقول بالقدر ولم يكن يدعو الى شيء من ذالك قال ابن عبد البر سئل مالك
كيف رويت عن داود ابن الحصين وثور ابن يزيد وذكر غيرهما وكانوا يرمون بالقدر فقال كا
نوا لان يخروا من السما الى الارض اخف عليهم من ان يكذبوا واخرج البخاري لثور ابن يزيد
الحمصي واتفقوا على تثبته في الحديث مع قوله بالقدر وكان يرمى بالنصب قال يحيى ابن
معين كان يجالس قوما ينالون من علي لاكنه كان لا يسب قال الحافظ ابن حجر صحيح الجماعة
واخرج البخاري واصحاب السنن لحريز ابن عثمان الحمصي ووثقه احمد والائمه وقال الفلاس
كان يبغض عليا رضي الله عنه وقال ابو حاتم لا اعلم بالشام اثبت منه ولم يصح عندي
ما يقال فيه من النصب قال الحافظ ابن حجر قلت جاء عنه ذالك من غير وجه وجا خلاف
ذالك وروى عنه انه تاب من ذالك واخرج البخاري عن شيخه القطواني قال ابن سعد كان
متشيعا مفرطا قال صالح ابن جزرة ثقة الا انه متشيع واخرج البخاري واصحاب
السنن لحصين ابن عبد الواسطي ابو محصن الضرير وثقه ابو زرعه وغيره وقال ابو
خيثمه كان يحمل على علي فلم احدث عنه واخرج البخاري وغيره لهشام ابن ابي عبد الله
الدستوائي احد الاثبات مجمع على ثقته واتقانه قال محمد ابن سعد كان حجة ثقة الا انه كان يرى القدر

ماورد

واخرج البخاري والترمذي ليحيى ابن صالح الوحاظي الحمصي وثقه ابن معين وابو اليمان قال
اسحق ابن منصور كان مرجيا فهولا جماعه رمي مرجي وقدري وناصبي وشيعي وغال وخا
رجي ولخرجت احاديثهم في الصحيحين وغيرهما ووثقوا وهم قطرة من رجال الكتب الستة الذي
ليس وراءه رواه وهل دري بدعة الخوارج هل من شيء فهو دليل فاهظ على اجماعهم على ان عمدة
قبول الروايه وعليها حصول الظن بصدق الراوي وعدم تلوثه بالكذب الا تري المقول
ما لدي في جماعة لاعدائهم كان لان يخروا من السما الى الارض اشد عليهم من ان يكذبوا فاعلا
حظ الا الظنه لصدقهم وقول من قال في اسمعيل ابن ابان كان مائلا عن الحق الا انه كان
لا يكذب في الحديث وكذالك توثيقهم لجبيه من سمعت من ذكرهم لعظائم بدعهم ما ذاك الا لان
المدار على ظن الصدق لا غير وكفاك بقول الحافظ ابن حجر انه لا اثر للتضعيف مع ظن الصدق
والضبط واذا عرفت هذا انضح ما في رسم الصحيح والحسن من الاختلاف حيث اخذوا عدالة
الراوي شرطا فيهما وفسروا العداله بما لا بدعه معه ووصلوا الاحاديث بالتصحيح والتحسين
فحكموا على احاديث المبتدعه بهما وقد اطبقت على تلك الشرطيه كتب اصول الحديث واصول
الفقه على انه لم يستدل ابن الحاجب في مختصر المنتهى ولا من تابعه كحمولي الغايه على شرطيه
العداله في الراوي انما اشتغلوا بتفسيرها كان شرطيتها امر قد علم من الدين ضرورة وانما
قسموا الرواه ثلاثة اقسام معروف العداله ومعروف الفسق ومجهول الحال الذي لا يعرف بفسق
ولا عداله واستدلوا لعدم قبول الاخرى واشار ابن الحاجب الى دليل قبول العدل
بالاجماع ولكن قبوله غير شرطيه اذ معناه العدل مقبول ومعناها لا يقبل الا العدل
وكانهم يقولون اذا تم الدليل على عدم قبول الاخرى سلم انه لا من شرطية العداله

هذا

Copyright © King Saud University